

أثر التقسيمات الإدارية على النزاعات القبلية في دارفور (ولاية جنوب دارفور أنموذجاً)

محمد احمد نور علي إمام - أستاذ مشارك في علم الاجتماع

مركز دراسات السلام- جامعة نيالا- السودان

هيثم محمد بن ادم محمد- باحث في دراسات السلام- نيالا- السودان

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إسهام التقسيمات الإدارية في النزاعات القبلية في إقليم دارفور بالتركيز على ولاية جنوب دارفور، انطلاقاً من فرضية أساسية وهي عدم مراعاة المعايير الموضوعية والواقعية الخاصة بإنشاء وترسيم الحدود بين الولايات، والمحليات، والوحدات الإدارية، مما تسبب في تفجر النزاعات الاثنية والقبلية ذات البعد المناطقي واستمرارها. وظفت الدراسة المنهج الوصفي بغرض رسم صورة كاملة عن أثر التقسيمات الإدارية في النزاعات داخل مجتمع الدراسة، مستخدماً عدد من أساليب جمع المعلومات مثل: المقابلات، والملاحظة بالمشاركة، وحلقات النقاش الجماعية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: عدم مراعاة المعايير الموضوعية والواقعية في التقسيمات الإدارية مما سبب في تمدد النزاعات المرتبطة بها. فضلاً عن أن القرارات السياسية هي التي قسمت الإقليم ولم تراعى الواقع السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، لا سيما وأن ولاية جنوب دارفور لها خصوصية إثنية، فالأرض ونظمها هي التي تحكم وتتحكم في علاقات أهل دارفور بعامه، كما أن للارتباط الروحي والوجداني ب الأرض دوراً رئيساً في ترتيب وتنظيم العلاقات القائمة على التعاون والشراكة والتعايش السلمي. بناءً على تلك النتائج تمت صياغة عدد من التوصيات تتمثل فيما يلي: عند إنشاء الولايات، أو المحليات أو الوحدات الإدارية الجديدة ينبغي مراعاة الكثافة السكانية، والموارد الطبيعية وتوزيعها، مساحة الرقعة الجغرافية، وأي معايير أخرى تقلل من المؤثرات القبلية، بالإضافة إلى تبنى نظام للحكم يُؤمن مشاركة حقيقية لجميع مكونات المجتمع، ويتم من خلاله توزيع الثروة والسلطة توزيعاً منصفاً وفق معايير موضوعية تقضى على الشعور بالغبن التاريخي لدى فئاته المختلفة.

الكلمات المفتاحية: التقسيمات الإدارية، النزاعات، دارفور، جنوب دارفور.

Effect of Administration Divisions on Tribal Conflicts in Darfur (Case Study of South Darfur State)

Mohammed Ahmed Nour Ali Imam (Ph.D)

Associate Professor of Sociology

University of Nyala, Sudan Peace Studies Center,

Hytham Mohammedin Adam

Peace Studies Researcher, Nyala, Sudan

Abstract: The aim of the study isto examine to what extent administrative divisions have contributed on tribal conflicts in Darfur region with especial refernce on South Darfur State. The main assumption of the study is the absence of real and objective criterias for establishment and demarcation of borders between states, localities and administrative units caused to occurrence and continuation of ethnic and tribal conflicts.The study adopted descriptive method to display comprehensive resemblance administrative divisions on tribal conflicts in study area. The main instruments used for data collection were interviews, participant observation and focal group discussion. The study revealed that non consideration of real and objective criteria in administrative divisions led to arising and expansion of tribal and ethnic conflicts. In addition to making political decisions whiuch have divided the region to states without consideration of political, social and economics status of the region, as well as South Darfur State has ethno-tribal privacy. The study recommended for significance consideration of real and objective critterias for establishment or restructuring the states, localities and administrative units, these criteria's includes population density, Resources and geographical area among others which can reduce tribal tensions. Also adoption of governing system grants true paicipation and redistribution of resources and power and ending of historical inequity in the region.

Keywords: Adminstration Divisions, Conflict, Darfur, South Darfur

تعرضت دارفور لتقسيمات إدارية عبر الحقب التاريخية المختلفة وجعلها مسرحاً للخلاف والجدل منذ فترة ليست بالقصيرة حيث ترجع إلى تكوين السلطنات والممالك العريقة، لعل أشهرها سلطنة الفور التي حكمت منذ عام 1445 حتى 1916 (ناخنتال في إمبر، 2011). تلعب الأرض دوراً رئيساً فيما يتعلق بالخلاف والجدل في موضوع التقسيمات الإدارية في إقليم دارفور. وأن مسألة الأرض مسألة معترفة بها وأصبح الزعماء يمارسون صلاحياتهم العرفية والقانونية المنضوية ضمن تدابير الإدارة الأهلية والذي يسمى بالسلطنات والديار والحواكير (دارفور- دار مساليت - دارتنجر - دار زغاوة - دار رزيقات). وقد أصبحت دارفور في إطار التقسيم الإداري الحديث في ظل الحكم البريطاني وحدة إدارية واحدة سميت بمديرية دارفور، بإنشاء الحكم الأهلي بدارفور على أنقاض إدارة مملكة دارفور ربطت الإدارة البريطانية بين الحاكم أو الدار وبين الوحدة الإدارية الأهلية القبلية، وقد وضع ترسيم خرائط الديار والحواكير في عام 1917. كان هذا الترسيم للديار القبلية وإنشاء سلطة أهلية تمارس كل السلطات العرفية والقضائية مع إدارة الأرض ومواردها أعطى الشرعية السياسية لهذه القبائل والكيانات الإثنية؛ بامتلاك أهلية شبه مستقلة داخل كيان سلطة الدولة. هذا الإجراء فيه تحالف بين هذه الكيانات والسلطة المنشأة لها، وقد اثبت جدواه في مجالات حفظ الأمن الأهلي القبلي، وكذلك حفظ إدارة الأرض ومواردها من زراعة ورعي ومياه وصيد، بجانب الأعراف والتقاليد الإلهية.

هنالك تطور جديد حدث في مسألة الحكم بالسودان، حيث تم تقسيمه إلى ست وعشرين ولاية قبل انفصال جنوب السودان، وتحول دارفور من إقليم واحد إلى ثلاث ولايات، وفي العام 2011 تمت زيادة عدد ولايات ال إقليم إلى خمس ولايات، ونتج عن هذا التوسع زيادة المحليات والوحدات الإدارية نسبة للاستقطاب القبلي والانتماء الإثني علي الأرض، وبروز ما عرف بالتمكين القبلي بإعطاء كل قبيلة وحدة إدارية تسمى محلية مما أدخل ال إقليم في صدامات ونزاعات قبلية مسلحة بين القبائل. هذا التطور الجديد في التقسيمات الإدارية يضاف إلى أسباب النزاعات الدامية التي يشهدها ال إقليم في بعض جوانبه وهي مستمرة حتى الآن، بالإضافة إلى الأسباب التقليدية الأخرى مثل الجفاف والتصحر، والإشكالات بين المزارعين والرعاة وتسييس الإدارة الأهلية، والاستغلال والاستقطاب القبلي والخلل التنموي .. الخ.

نعتقد أن إخضاع مشكلة التقسيمات الإدارية والتوسع في الوحدات الإدارية مثل الولايات والمحليات والوحدات الإدارية للدراسة العلمية وتحليلها والاستفادة من نتائجها قد تقلل من حدة النزاعات القبلية في دارفور ومعالجة القائم منها.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إسهام عملية التقسيمات الإدارية على نشوء وزيادة النزاعات القبلية في دارفور، خاصة في ولاية جنوب دارفور، مع الإشارة إلى دور اللامركزية في إدارة الشؤون المحلية والولائية والقوية وأثرها على تقليل النزاعات القبلية. كل ذلك من خلال محورين رئيسيين، الأول هو تتبع وتحليل التطور التاريخي للتقسيمات الإدارية في دارفور في ظل

أثر التقسيمات الإدارية على النزاعات القبلية في دارفور.....أ.محمد احمد نور علي إمام، أهيثم محمد بن ادم محمد الحكومات المتعاقبة المختلفة. أما المحور الثاني فهو الكشف عن العلاقة بين الحكمة من التقسيمات الإدارية في مراحلها المختلفة في دارفور ونمو ظاهرة النزاعات المختلفة المرتبطة بها، وذلك بالتركيز على ولاية جنوب لأنها من أكثر ولايات دارفور التي شهدت ولا زالت تعاني من النزاعات القبلية بسبب التقسيمات الإدارية بمستوياتها المختلفة (وحدات إدارية، محليات، فضلاً عن الولايات).

إشكالية الدراسة:

يعد إقليم دارفور الذي يقع في الجزء الغربي من السودان منطقة شاسعة المساحة وتمر بعدة متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعدم استقرار، متمثلة في النزاعات والحروب والصراعات المسلحة التي أثرت على البيئية الاجتماعية والاقتصادية . بالإضافة لتنوع ال إقليم من حيث خصائص المناخ والثقافات والأعراف وقد أدى كل ذلك إلى نشوب نزاعات وحروب نتجت عنها مآسي عديدة وأبرزت الكثير من المشاكل مما أدى إلى إفقار سكان هذا ال إقليم المضطرب، وفي مقدمة هذه المشاكل بروز مشكلة التقسيمات الإدارية والتي أثارت الخلافات والجدل بين القبائل القاطنة في ال إقليم مما جعلها تشكل هاجساً مؤرقاً لمجتمع إقليم دارفور . لأنها خلقت خللاً اجتماعياً، اقتصادياً، ثقافياً، سياسياً و إدارياً بالإضافة إلى تفكيك وحدة النسيج الاجتماعي، وتغيير ملامح التعايش السلمي بين المكونات القبلية، وظهور قيادات جديدة من الإدارة الأهلية وتسييسها. لكل هذه الاعتبارات تبلورت فكرة هذه الدراسة وذلك من خلال تشخيصها ومعرفة كوامنها وحجم تأثيراتها على النزاع القبلي باعتبارها أحد مسببات النزاعات القبلية. وفي العقدين الماضيين إرتفعت عدد النزاعات القبلية التي كانت نتيجة لعوامل مركبة ومتداخلة من ضمنها التقسيمات الإدارية التي كان أثرها واضحاً تجلى ذلك في نزاع المعاليا والرزيقات في ولاية شرق دارفور، القمر والبنى هلبة، الترحم والفور، السلامات والتعايشة في جنوب دارفور. كل ذلك شكل دافعاً كبيراً لإجراء هذه الدراسة بغرض توفير معلومات وحقائق تساعد في معالجتها.

الإطار النظري للدراسة:

هناك العديد من النظريات في مجال الإدارة والحكم تفسر الظواهر المتعلقة بهما، ونظراً لطبيعة موضوع التقسيمات الإدارية وعلاقته بقضايا الحكم والإدارة، نجد إن المهتمين قد تناولوا شؤون الحكم والإدارة بالعديد من الشرح والتحليل. حيث عرضت نظرية المبادئ الإنسانية في الإدارة والحكم منذ فجر التاريخ الإنساني أن الكيانات الاجتماعية تتميز بسيادة شيخ القبيلة ومجلسه، بهدف ضمان الاستقرار والحصول على الأمن الجماعي(من الله، 2003). وهنا يمكن القول من الممكن ممارسة المركزية في دولة ذات حجم صغير كما يمكن ممارسة اللامركزية في دولة ذات نطاق جغرافي واسع مثل السودان، لأن ذلك يعتمد على الفلسفة السائدة للدولة وتطورها التاريخي والعلاقة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية، والظروف الإنسانية التي تمر بها الدولة بالنظر إلى التقسيم الإداري وتوزيع السلطات وفقاً لدواعي المركزية واللامركزية. أشارت النظرية إلى

أثر التقسيمات الإدارية على النزاعات القبلية في دارفور.....أ.محمد احمد نور علي إمام، أ.بهيم محمد ادم محمد اللامركزية هي مهمة لإدارة الدولة وصياغة السياسة العامة للدولة باعتبارها تحقق درجة من التوازن في التنمية الشاملة بكل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإدارية وتطوير الكفاءة الشخصية. ضرورة تطبيق اللامركزية في بلد مترامي الأطراف ومتعدد الثقافات وفي بعض الأحيان تباين التركيبة الديموغرافية مما يجعل التنوع الإداري مطلباً في حد ذاته (ادم الزين، 2011).

من ضمن الاتجاهات النظرية التي تساعد بشكل كبير في فهم ما يدور في مجالات النزاع الإداري حيث يتناول أدب نظرية التنظيم مفهوم اللامركزية الإدارية من زاوية عملية اتخاذ القرار، خاصة إذا كان التنظيم عرضي كما هو الحال بالنسبة لتنظيم الدولة التي تطبق اللامركزية الإدارية، حيث تتخذ القرارات في المناطق المحلية بواسطة السلطات الموجودة على قرب من المشاكل والاحتياجات العملية بطبيعة تلك المشاكل والاحتياجات، وطرح الحلول المناسبة لها والوفاء بها وذلك ما يستوجب بالمقابل تحويل أو تفويض الاختصاصات والصلاحيات للسلطات المحلية (الجعلي، 2009). وهنا نعتقد بأن المفهوم الإداري اللامركزي وسيلة تتيح لنظام الحكم فاعلية أكثر لإدارة البلاد وتحقيق نموها وتطورها، ويتيح وضع سلطة إدارية للشئون المحلية في يد المواطنين الذين تعنيهم مباشرة وهذا من مبادئ ديمقراطية الحكم. وأن النظام اللامركزي يؤمن تخطيط أفضل لكل المشاريع المحلية ويساعد على نشر الوعي الاجتماعي وينمي روح المبادرة ويكتشف المؤهلين لقيادة المجتمع، ليصبحوا صالحين سياسيين واجتماعيين على المستوى القومي فضلاً عن المستوى المحلي. خلاصة القول نجد أن السمة الأساسية لاغلب البلدان النامية هي بلدان متأخرة في نظمها الإدارية وتتسم بتنوعها العرقي - الإثني، ويصاحب كل ذلك العديد من المشاكل ليس الاقتصادية فقط بل مشاكل اجتماعية ومشاكل في نظام الحكم ونزاعات داخلية تجعل تلك البلدان تفتقد إلى الاستقرار السياسي. لكن بعض هذه الدول سعت الي تجاوز هذه الحالة من خلال إيجاد نمط أو أسلوب فعال للإدارة العامة قائمة على الفيدرالية واللامركزية، بغية التقرب من سكانها في مناطقهم المختلفة والاطلاع على حاجاتهم وأولوياتهم ومحاولة إشراكهم في صياغة الأهداف والخطط وتنفيذها. مثال لهذه الدول نجد دولة الإمارات العربية المتحدة بسبب اعتمادها المبكر على هذا النمط من أنماط الحكم، وكونها التجربة الوحيدة الناجحة في العالم العربي إلى حد كبير، ومازالت فوائد الفيدرالية ماثلة في تماسك الوحدات السياسية المكونة لهذه الدولة بما يعزز من مكانة الدولة وازدهارها، بينما تقوم الدولة بدعم هذه الوحدات بما يحفظ استقرارها ويعزز رفاهية مواطنيها(هويدني، 2010).

إن الدول التي تحدث فيها نزاعات لا بد من قيام بعض التدابير والبحث عن حلول علمية وعملية لظاهرة بروز واستمرار النزاعات، لما يترتب عليها من نتائج سلبية تعمل علي تعطيل الجهود الرامية إلى إحداث التنمية وإقامة البني التحتية الضرورية، وهو ما ينطبق على حال السودان وخاصة إقليم دارفور. وعلى ضوء ما ذكر من الأطر النظرية حول النظام الفدرالي. يمكن القول بأن النظام اللامركزي هو الأفضل في إدارة ال إقليم متعدد الثقافات والأعراق، و من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية وهي من ضروريات الحكم الراشد. وأن إنشاء الولايات والمحليات

أثر التقسيمات الإدارية على النزاعات القبلية في دارفور.....أ.محمد احمد نور علي إمام، أ.هيثم محمد بن آدم محمد وفق معايير قبلية أو إثنية ومناطقية، ومنح المناصب الدستورية وفق الانتماء القبلي، وما يرتبط بها من قضايا الحواكير وديار القبائل من أهم أسباب نشوء وتمدد النزاعات القبلية والاثنية في مجتمع الدراسة.

نبذة عن إقليم دارفور وولاية جنوب دارفور: الموقع، المساحة والسكان

الموقع: يقع إقليم دارفور في الحزام السوداني الشاسع الممتد عبر إفريقيا من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الاطلسي غرباً وتحده الصحراء الكبرى من الشمال، ومن الجنوب تحده الغابات الاستوائية. ويحصر الموقع بين دائرتي العرض 20.9 درجة شمالاً وبين خطي الطول 22.295 درجة شرقاً، حيث يبلغ أقصى طول له من الشمال إلى الجنوب حوالي 1.230 كلم وأقصى عرض له من الشرق إلى الغرب حوالي 600 كلم. ويمثل إقليم دارفور موقعه الجزء الغربي من السودان الشرقي أو السودان وادي النيل (ابراهيم، 2008). الحدود السياسية والجغرافية مع دول الجوار يمتد على طول غرب السودان من الحدود الليبية شمالاً إلى جنوب السودان، ويحد ال إقليم من الشمال ليبيا ومن الغرب تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى ومن الجنوب جمهورية جنوب السودان. هنالك حدود جغرافية تفصل بين دارفور وولايات السودان الإدارية وهي: الولاية الشمالية في الجهة الشمالية الشرقية وولايات شمال غرب كردفان من الجهة الشرقية ومن الجنوب ولايتي شمال وغرب بحر الغزالي اللتان تقعان بدوله جنوب السودان (ابراهيم، 2008). لهذه الحدود الجغرافية المختلفة ولائيا و إقليميا دور كبير في التأثير على البيئة المحلية لل إقليم وله انعكاساته الايجابية والسلبية.

المناخ والسكان: مناخ دارفور بين خطي عرض 9 - 20 درجة شمال، ينحصر في المنطقة المدارية التي يسود فيها مناخ السافانا الغنية والمناخ شبه الصحراوي والمناخ الصحراوي، وفي الجنوب مناخ السافانا الغنية وفي الشمال مناخ السافانا الفقيرة وتندرج لتدخل مع المناخ شبه الصحراوي حيث مراعي البدو الرحل، ثم المناخ الصحراوي إلى جانب مناخ البحر الابيض المتوسط في جبل مرة. فإن هطول الامطار تدرج من الجنوب إلى الشمال وتتراوح معدلها في المتوسط ما بين 10 بوصات إلى 35 بوصة. يبلغ عدد سكان دارفور حوالي 7.5 مليون نسمة حسب آخر إحصاء سكاني لعام 2008. ويتحدث سكان دارفور اللغة العربية كلغة تواصل بين المجموعات السكانية المختلفة من حيث الثقافة وبالإضافة الي اللغات المحلية، وينقسم سكان دارفور في أسلوب حياتهم وسبل العيش إلى ثلاثة أنماط، هو: نمط الاستقرار، وشبه الاستقرار، والترحال فالمستقرون في المناطق الريفية مثل الفور - المساليت - الزغاوة - الداجو - التججر - التعايشة - الهبانية - بني هلبة بالإضافة إلى مجموعات القبائل الرحل التي تنتقل من مكان لآخر مثل: الالبالة - المحاميد - الماهرية - الزريقات - بني حسين (ابراهيم 2008م). وغالبية القبائل المستقرة من الأصول الافريقية الزنجية يتحدثون اللغات المحلية بالإضافة إلى العربية أما غالبية الرحل فهم من أصول عربية ويتحدثون اللغة العربية ومنهم أيضا إفريقية (الصافي، 2012).

أثر التقسيمات الإدارية على النزاعات القبلية في دارفور.....أ.محمد احمد نور علي إمام، أ.هيثم محمد بن آدم محمد
تقع ولاية جنوب دارفور في الجزء الغربي للسودان بين خطي طول (22 - 27) درجة شرق قرنتش وخطي عرض (8-12) درجة شمال خط الإستواء تقريباً (ويكيبيديا). تحدها من الناحية الشمالية ولاية شمال دارفور ومن الشرق والجنوب الشرقي ولاية شرق دارفور، ومن الغرب تحدها ولايتي غرب ووسط دارفور وجنوباً تحدها دولة جنوب السودان. وتقع على إمتداد الشريط الحدودي مع إفريقيا الوسطى على طول 858 كلم وتبلغ مساحة ولاية جنوب دارفور قبل التقسيم الإداري سنة 2011 وإنشاء ولاية شرق دارفور حوالي 139 ألف كم ، وتمتاز بتنوع مكونات التربة حيث نجد التربة الرملية في الاتجاه الشرقي بينما تسود الأراضي الصخرية والجبال في الجزء الشمالي من الولاية، أما الناحية الغربية والجنوبية فتتوزع التربة ما بين أراضي العتوم والتربة الطينية والنفعة (الصافي، 2012).

التركيبة السكانية: تضم ولاية جنوب دارفور مجموعتين رئيسيتين من السكان حسب النشاط الاقتصادي وسبل كسب العيش وهما المزارعين والرعاة خاصة مجموعة البقارة. وفي التعداد السكاني الخامس في عام 2008 بلغ عدد سكان ولاية جنوب دارفور 4.093.594 نسمة وهي كذلك ثاني ولاية في السودان من حيث عدد السكان قبل إنشاء ولاية شرق دارفور وتمتاز ولاية جنوب دارفور بالتنوع القبلي حيث توجد العديد من القبائل التي تعيش مع بعضها البعض في ظل نظام أهلي متعارف عليه بين سكان جنوب دارفور، حيث توجد الإدارة الأهلية والتي تعتبر الحارس الرئيسي للتعايش السلمي في هذه الولاية. هذا التنوع الاجتماعي يستنبط ثراء ثقافيا وعادات وتقاليد وأعراف يصعب سردها ولكن في مجملها تعكس تلك الصورة والدرجة الانسانية الغنية بالتسامح واحترام الآخر. من ناحية أخرى نجد أن قبائل جنوب دارفور رغم تنوع مسمياتها وأنشطتها الاقتصادية إلا أن الرعي والزراعة هما غالبية الأنشطة، كما أن الولاية بها حركة تجارية نشطة ولوجود خط السكة حديد الذي ينتهي عند مدينة نيالا التي تعد معبراً لدول الجوار وخاصة إفريقيا الوسطى وتشاد ونيجيريا.

التطور التاريخي لظاهرة التقسيمات الإدارية في إقليم دارفور:

من أبرز الحقائق التاريخية في إقليم دارفور حسب رأي أوفاهي دخوله في الحكم المركزي للسودان في زمن متأخر عام 1916 ولم تبذل جهود جادة لتنمية الموارد الطبيعية في إقليم دارفور من قبل الحكم المركزي لذا ظل التعليم في دارفور على النمط القديم الموروث وكذلك الاعتماد التقليدي على الزراعة والرعي و الموارد الطبيعية الأخرى بشكل عام، وكل هذا في إطار محكمة الأعراف والتقاليد المختلفة لدى كل قبيلة من القبائل (د.س.أوفاهي، 2000). فالنظام القبلي مبني على أن لكل قبيلة حدوداً جغرافية معينة وبالتالي تبني السلطة داخل القبيلة في اتخاذ القرار عبر قيادتها المتمثلة في النظار/ الملوك والعمد و المشايخ، وبالتالي عرفت دارفور كمديرية من مديريات السودان عقب مقتل السلطان على دينار في 1916 وإستمرت هكذا حتى ما بعد الاستقلال صدور قانون الحكم ال إقليمي في العام 1980. في فترة الحكم الإنجليزي المصري 1917 - 1956 التي شهدت تطورات مهمة في سياسة إدارة الأرض وحيازتها واستغلالها، وإن كانت هذه السياسات أقل عمقاً بالمقارنة إلى تلك التي أنتجها المستعمر في أواسط وشمال

أثر التقسيمات الإدارية على النزاعات القبلية في دارفور.....أ.محمد احمد نور علي إمام، أ.بهيم محمد بن آدم محمد السودان، ويرجع ذلك موقع دارفور الهامشي بالنسبة إلى مشاريع التنمية التي بدأ المستعمر في تركيزها في السودان وعلى طول النيلين الأبيض والأزرق (ناخنتال في ابكر، 2011). في فترة حكم مايو عام 1970 حلت الإدارة الأهلية مما عرض مفهوم دار القبلية إلى هزة عنيفة وأطاح بمؤسسة إدارية كانت لها فعاليتها في إدارة المجتمع الريفي القبلي في ال إقليم، مما أدى إلى نزاعات قبلية متعددة. ثم جاء تطبيق قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة 1971 ليحل محل الإدارة الأهلية وتم إنشاء عدد كبير من المجالس المحلية دون أن تسبق ذلك دراسات إجتماعية وإقتصادية وسياسية على المستوى المحلي، خاصة تركيبة هذه المجتمعات القبلية المحلية مما أربك هذه المجتمعات وفجر نزاعات الديار في شكل حدود بين المجالس المحلية. وأصبح الصراع القبلي على مؤسسة الدار يطل بوجهه من جديد على مجتمع دارفور بأسره. وأصبح عقيدة راسخة بدارفور وأول خطوة للحصول على الدار القبلي هو الكيان الإداري الأهلي وهذا هو محور النزاع بين الاقليات القبلية التي تبحث عن ديار جديدة والقبائل الكبيرة التي حازت على الديار القبلية في فترات سياسية سابقة. في أوائل الثمانينيات وعند صدور قرار الحكم المحلي لسنة 1980 إقتضت ضرورات تلك المرحلة بإجراء التقسيمات الإدارية والتي كانت تتم وفق معايير موضوعية وواقعية وهي المعايير الجغرافية والاجتماعية والقواعد المالية. وحوث تلك المجالس المحلية داخل حدود سلطاتها الإدارية مجموعات إثنية وقبيلة مختلفة، ولكن تربط بينها المصالح والخدمات الإجتماعية التي يقدمها المجلس وكذلك النظم واللوائح التي تتعلق بالموارد وتنظيمها، حتى هذه المرحلة لم تكن العصبية القبلية قد ظهرت من تحت الرماد لأن المعايير الحاكمة في هذا التقسيم كانت مبنية على اعتبارات المناطقية الجغرافية، الموارد والجدوى الإقتصادية والكثافة السكانية، بالإضافة الى توفر كوادر إدارية مؤهلة لإدارة شؤون هذه المجلس والوحدات الإدارية.

حتى العام 1991 ظلت التقسيمات الإدارية في السودان بذات المسميات التي نص عليها قانون الحكم ال إقليمي 1980، حيث كان عدد الاقاليم السودانية تسعة أقاليم (تكنة، 2014). وفي العام 1991 صدر مرسوم دستوري الخاص بتأسيس الحكم الاتحادي ونص على تقسيم السودان إلى ولايات ، وتقسيم الولايات إلى محافظات ونلاحظ تغيير في المسميات حيث صارت الولاية بدلاً عن ال إقليم والمحافطة بدلاً عن مديرية، وفي ظل هذا المرسوم صدر قانون تقسيم المحافظات التي كانت في السابق تسمى (بمجالس) في عهد المديرية. وفي عام 1994 صدر مرسوم دستوري بتعديل المرسوم 1991 وهي تقسيم السودان إلى 26 ولاية حيث صارت (ولايات دارفور) ثلاث ولايات وهي شمال دارفور عاصمتها الفاشر – وجنوب دارفور عاصمتها نيالا وغرب دارفور عاصمتها الجنينة(وزارة الحكم الاتحادي، 1995). ظل هذا التقسيم حتى توقيع إتفاقية السلام الشامل في السودان وتم وضع دستور إنتقالي جديد أعطى إقليم جنوب السودان حكم ذاتي والآن أصبحت دولة مستقلة. تبقى الولايات الشمالية بذاتها وتبقي ولايات دارفور الثلاثة كما هي حتى صدور قرار جمهوري رقم (186) في 5/5/2011 قضي بتقسيم ولايات دارفور الى خمس ولايات بدلاً عن ثلاث ولايات، وهي إضافة ولايتي شرق دارفور وعاصمتها الضعين ووسط دارفور وعاصمتها زالنجي.

أثر التقسيمات الإدارية على النزاعات القبلية في دارفور.....أ.محمد احمد نور علي إمام، أهيثم محمد بن ادم محمد استمرت مجالس المناطق بذلك الصورة حتى مجيء نظام الإنقاذ العسكري عام 1989 فتحوّلت السياسات الإدارية بصورة جذرية وراдикаلية لم تشهدها الإرث الإداري في السودان من قبل. التقسيمات الإدارية في دارفور عبر قرارات سياسية وإتباع سياسة تفكيك المجتمع على أسس قبلية ومناطقية بعد العام 1989 أثر هذا سلباً على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي بدارفور. وان تدخل الدولة في المؤسسة القبلية والإثنية بعامل السياسة والإستقطاب القبلي في منح الأرض وتقسيمها إلى ولايات، محليات و وحدات إدارية مما نتجت عنها نزاعات دموية وتفكك كثير من العلاقات التعاونية والتعايش بين المكونات الاجتماعية والثقافية المختلفة في دارفور.

في سبتمبر 1990 تم طرح فكرة إعادة تقسيم مديريات السودان، بغرض زيادة الفعالية وتوفير مزيد من المشاركة الجماهيرية في السلطة. كانت نتيجة الفكرة تقديم خمسة عشر سبباً موجباً لإعادة النظر في التقسيم الإداري بالتركيز على الجوانب الأمنية والسياسية دون مراعاة تذكر للفعالية الإدارية، وجاء مبررات اللجنة بتقسيم المحافظات نذكر واحدة منها كمثال وهي تقليل حجم الوحدة الإدارية بالقدر الذي يمكن للدولة من بسط الأمن والسياسة والنشاط التنموي. يتضح أن أهداف إعادة تقسيم المحافظات هي محاولة تفصيل الحدود الإدارية لتحقيق السيطرة السياسية والأمنية لنظام الحكم (تكنة، 2014). مرة أخرى ولتمكين منهجية ترسيم الحدود الجديدة للدوافع السياسية والأمنية طرحت مبادرة أخرى في 15 اغسطس 1993 للنظر في جغرافية الولايات القائمة والتوصية بإعادة تقسيمها وفق فلسفة الحكم الفدرالي التي تبناها النظام الجديد. وأن نتائج المبادرة أشارت الى أن معظم أهل دارفور الذين تمت مقابلتهم وإستشارتهم بواسطة اللجنة في شأن إعادة التقسيم قد رفضوا رفضاً قاطعاً بإعادة تقسيم ال إقليم والحفاظ عليه كوحدة إدارية وسياسية واحدة وأوردوا عدة أسباب منها، إن تقسيم المحافظات بدارفور ما زال حديث التجربة(بناء على تجربة 1991) ولم يتم تقويمها وبالتالي خلق ولايات جديدة يربك التجربة كلها وتترتب عليه أعباء مالية جديدة، هنالك 18 قبيلة خرجت من الحروب فيما بينها قريباً جداً ما زالت جراحها لم تنته بعد، في ظل هذا الواقع أي إعادة تقسيم جديد قد يؤدي إلى نزاع جديد بينها، وأخيراً فان تكلفة إنشاء ولايات ينبغي أن تصرف في التعليم والصحة باعتبار أن هذه هي أولويات دارفور الأخيرة (تكنة، 2014).

فيما يتعلق بقضية إعادة تقسيم ال إقليم يقول السيد خالد حسابو في مقابلة اجريت معه ((رغم كل تلك المبررات الراضية لإعادة تقسيم دارفور إلا أن قرار تقسيم ال إقليم إلى ثلاث ولايات، قد صدركما يلي: شمال دارفور ،جنوب دارفور وغرب دارفور، و في العام 2002 عقد مؤتمر برئاسة ال إقليم القديم وهي ولاية شمال دارفور بحضور كل الولاة والغرض منه تقييم تجربة الحكم الفدرالي وزيادة الولايات وخلص بتوصيات إلغاء مقترح زيادة الولايات والمحليات لأنها تفكك وحدة المجتمع، والاحتفاظ بالوضع الحالي وهو الوضع الصحيح لل إقليم)). مع تواصل النزاعات بعد تقسيم ال إقليم، دخل صراع جديد وهو الصراع السياسي بين الحركات المسلحة والحكومة مما أدى إلى تدهور وتفكك بنية المجتمع. ومع ذلك اتخذت الحكومة قراراً بإعادة تقسيم دارفور إلى خمس ولايات في مؤتمر كنانة عام 2011 بغرض تحقيق السلام والاستقرار في ال

أثر التقسيمات الإدارية على النزاعات القبلية في دارفور.....أ.محمد احمد نور علي إمام، أهيثم محمد بن ادم محمد إقليم . وأصبح النهج السياسي هو وحده الذي يحكم التقسيمات الإدارية الولائية والمحلية، والمراحل التي تلت ذلك لم تتم فيها مراعاة المعايير الموضوعية بل أخذت بأسلوب تقليد العامل الإثني والقبلي حتى عادت الانتماءات القبلية والمناطقية بصورة أقوى مما كانت عليه وبالتالي زيادة النزاعات القبلية. لتوضيح النظام الإداري في دارفور حتى العام 1989 مقارنة بإعادة تقسيم الولايات لعامي 1994 - 2011م، نلاحظ أن عدد الولايات في ال إقليم في الأعوام 1989، 1994، 2011 قد نمت نمواً طردياً، 3، 5 على التوالي، فيما ازداد عدد المحافظات أو المحليات خلال نفس الفترة من 2، 21، 64 على التوالي.

بالنظر إلى الأرقام أعلاه نجد أن عدد الأقاليم أقل في التقسيم الإداري القديم حتى عام 1989 حيث ظل دارفور إقليماً واحداً مقسماً إلى محافظتين هما الفاشر ونيالا. في هذه المرحلة كانت التقسيمات الإدارية ضرورية اعتماداً على معايير موضوعية، مثل الجغرافية، الاجتماعية والاقتصادية، كما تشمل المقدمية وكونفدرالية القبائل المستقرة ثم إدارات قبائل البقارة والرحل والأخرى تشمل كل القبائل حول جبل مرة. مثل ما استفاد الإنجليز من نظام الحواكير التي تضم عدة قبائل في إدارة واحدة باسم القبيلة الكبيرة في الرقعة الجغرافية المعنية والتي من خلالها ظهرت تسميات مثل دار الرزيقات ودار زغاوة وغيرهما(شطة، 2010). عكس ما اتبع في إجراءات إعادة التقسيمات الإدارية في الأعوام 1994 و 2011 حيث أدت إلى زيادة النزاعات ذات الصبغة الإدارية في ال إقليم خاصة في جنوب دارفور. محاولة حل الإدارة الأهلية في عهد مايو وتخفيض صلاحياتها، وتسييسها وخلق إدارات جديدة داخل إدارات كانت قائمة أصلاً في ظل نظام الانقاذ، يعتبر من الأخطاء الكبيرة من الناحية التاريخية. وقد أضرت كثيراً بالبلاد وألغى دور الدولة كوسيط محايد لفض النزاعات بين المجموعات القبلية وشجع القبلية والجهوية لتحقيق الكسب السياسي (علي ابراهيم، 2002). بل في بعض الأحيان أدى إلى تحويل بعض رجالات الإدارة الأهلية إلى أمراء حروب وبعضهم كدعامة للمشروع الحضاري الذي جعل من استقطاب اتباعهم للانخراط في الحروب التي تكون الدولة طرفاً فيها(الزين محمد، 2003).

علاقة التقسيمات الإدارية بالنزاعات القبلية:

تعتبر التقسيمات الإدارية في دارفور من المشكلات التي تعاني منها المنطقة منذ فترة طويلة وترجع إلى المراحل الأولى من نظام حكم الأتراك إلى ما بعد الثورة المهدية حيث جاء الخلاف في التقسيمات الإدارية منذ البدايات لإنشاء مركز السلطنة بال إقليم لارتباط الأمر ب الأرض والسياسات المتعلقة بإدارة مواردها خاصة في ظل ارتباط هذه الأرض بالحواكير والديار التي توطر للإثنية وحقوق الملكية ونجد أن حقوق الملكية للأرض كان حق مطلق للسلطين الأوائل الذين أنشئوا مراكز السلطنة في دارفور وكان آخر السلطين السلطان علي دينار(الدومة، 2006). ونجد أن التقسيمات الإدارية في عهد الممالك والسلطنات القديمة لم تؤد إلى نزاعات قبلية حيث استطاعت هذه السلطنات أن تؤثر تأثيراً مباشراً في شتى مجالات الحياة في دارفور وذلك من خلال إستنباط أدوات وهياكل للحكم والإدارة، الأعراف والتقاليد المرتبطة بها وهي مؤسسات ذات قوة وفعالية في تنظيم علاقة الأفراد والمجمعات وندراً ما تنشأ نزاع بسبب

أثر التقسيمات الإدارية على النزاعات القبلية في دارفور.....أ.محمد احمد نور علي إمام، أ.بهيم محمد ادم محمد

التقسيم أو ملكية الأرض لأنها تكون وفق معايير موضوعية يجد القبول من المجتمع (تكنة، 2014). مع اختلاف متطلبات تلك الحقبة وضروريات الوقت الراهن نجد هنالك كثير من الفوراق في التعامل مع السياسات المتعلقة ب الأرض وديار القبائل وحتى مفهوم القبيلة والقبلية نفسها في دارفور وكثيراً ما يستخدم تلك السياسات والمفاهيم بصورة خاطئة وبالتالي تولد الإشكالات. ويرى تكنة أن جنوب دارفور سابقاً كانت تضم ست إدارات فقط (دار رزيقات في الضعين، دار التعايشة في رheid البردي، دار الهبانية في برام، دار بني هلبة في عد الفرسان، وإدارة المقدمية في نيالا وتضم عدد واحد وثلاثون عمودية لمختلف القبائل التي تحت إدارة المقدمية) ونادراً ما يتدخل السلطان في الشؤون المحلية للمقدمات (تكنة، 2014). فمثلاً، تسكن قبيلة الزغاوة في الأجزاء الغربية من ولاية شمال دارفور، ويشار الي تلك المنطقة بأنها دار زغاوة، وفي المنطقة المحيطة بالجنينة والي الجنوب منها توجد دار قبيلة المساليت، وتوجد قبيلة الرزيقات في الأجزاء الجنوبية من جنوب دارفور ومثلها لوحظ فإن بعض القبائل ولاسيما معظم القبائل البدوية لا تمتلك أراضي، ولكنها تنتقل في العادة عبر الأراضي المملوكة للقبائل الأخرى (سليمان، 2004). تلك الوضعية لم تكن سبباً في خلق وإستمرار النزاعات كما هو الحال في الوقت الراهن، لأن هناك العديد من الأعراف والقوانين تضبط طبيعة استخدامات الأرض المختلفة والاستفادة منها في إطار المنفعة المشتركة لكل الاطراف. وقد اعتمد الحكم التركي المصري والانجليزي للسودان علي الملوك والشيوخ والسلاطين في السيطرة علي تلك القبائل وإدارتها لخدمة أغراضه وبسط الأمن في كل الأقاليم حيث قسم السودان إلى تسعة مديريات وكانت دارفور وحدة قائمة بذاتها ولها حدودها الجغرافية وكان إقليم كردفان الحالي جزء من إقليم دارفور تم فصلها في سنة 1921 وضمت له جبال النوبة، وكان الغرض من التقسيم هو خلق التجانس في التركيبة الاجتماعية الإثنية(سليمان،2004، ص33).

كنتيجة حتمية للممارسة السياسات الخاطئة الخاصة بالتقسيمات الإدارية بمستوياتها المختلفة في ظل الحكم الوطني بدأ إقليم دارفور يتفكك ويتدهور اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا وحتى بينيا وزادت حده التوترات والنزاعات القبلية بصورة كبيرة. ومن أبرز ملامح ذلك التفكك ظهور استخدام القبيلة والقبلية بصورة سلبية لدرجة اصبحت كمرتكز أساسي تستند عليه القيادات والنخب لتحقيق مصالحهم الذاتية. من هنا بدأت ظاهرة تقسيم الولايات، المحليات والوحدات الإدارية علي أساس قبلي ومناطقى بغرض تحقيق مكاسب سياسية دون اعتبار للناتج المترتبة علي ذلك. وقد ظهرت عدد من النزاعات القبلية المرتبطة بتلك السياسات، مثلا في شرق دارفور النزاع بين الرزيقات والمعاليا حول الأرض ظهرت لأول مرة في عام 1968 وعقد مؤتمر صلح في عام 1969 في ولاية شمال دارفور الفاشر وتم الإتفاق على الإستمرار تحت إدارة واحدة على أن يكون الناظر من الرزيقات ووكيل ناظر من المعاليا، إستمر هذا الإتفاق حتى عام 2005. في مقابلة مع المهندس ادم موسي مادبو ((يرى أن الحكومة منحت نظارة للمعاليا الأمر الذي يرفضه الرزيقات ومن ثم تجدد النزاع بينهم وفي عام 2015م عقد مؤتمر صلح بين القبيلتين في مروي ورفض المعاليا التوقيع على الإتفاق بحجة وجود نص يوضح المنطقتين محور ابوكارنكا وعديلة (يتبع لقبيلة الرزيقات)). ورغم المحاولات المتكررة ومؤتمرات الصلح المتعددة بين القبيلتين إلا

أثر التقسيمات الإدارية على النزاعات القبلية في دارفور.....أ.محمد احمد نور علي إمام، أهيثم محمد بن آدم محمد
أن المشكلة لازالت قائمة وفي كل مرة تتجدد تكون أعنف بزيادة عدد الضحايا والخسائر من
الطرفين، الأمر الذي يعكس بوضوح عدم توفر الإرادة لدى الأطراف والحكومة بمسئولياتها
ومستوياتها المختلفة لحل المشكلة بصورة جذرية ومستدامة.

في نفس السياق وفي مقابلة أخرى عبد الشافع عيسي مصطفى شطة يعتقد((بأن في ولاية جنوب
دارفور يوجد نزاع بين القمر وبني هلبة وهو من النزاعات المتجددة، ونزاع آخر بين التعايشة
والسلامات والفلاتة حول مناطق عد الفرسان وبرام بسبب الأرض و التقسيمات الإدارية)). في
ظل التطورات المتعلقة بالتقسيمات الإدارية منذ بداية التسعينات والتي اتسمت بالصيغة السياسية
أكثر من كونها فلسفة حكم تبنى على معايير موضوعية محددة، وبالتالي أصبحت الولايات،
المحليات والوحدات الإدارية في الإقليم سلعة سياسية يفاوض بها في الاستقطاب السياسي.
وبالتالي جاءت الآلية القبلية كمحدد أساسي لانشاء الولاية، أو المحلية أو الوحدة الإدارية، ولتنفيذ
هذه السياسات تم تأسيس ولاية غرب دارفور وتقسيم ولاية جنوب دارفور إلى 21معمدية
وشرق دارفور إلى 9 معمدية وذلك إستنادا إلى قرار وزارة الحكم الاتحادي رقم (186) بتاريخ
2011/5/5، الخرطوم. وعليه نلاحظ أن هذه التقسيمات الإدارية من أبرز سماته الجانب القبلي
العشائري الذي أتاح له الفرصة لإعادة إحياء القبلية والاثنية والمناطقية، التي سادت الآن في
مجتمعات دارفور في أبشع مظهر لها في النزاعات القبلية الحالية. ومن الملاحظ قد تحدث هذه
النزاعات بين قبيلة كبيرة صاحبة الأرض أو الديار وأخرى صغيرة تمتلك الأرض وهذا يعني
أن القبيلة الصغيرة تابعة إدارياً للقبيلة الكبيرة، لأن نظام الإدارة الأهلية يعتمد أساساً علي
مجموعة من الأعراف منها حق الادعاء على ملكية الأرض أو الديار القبلية المعنية ، وكذلك
العرف السائد بأن القبيلة التي لا تمتلك الدار لا يحق لها عرفاً المطالبة بحق الإدارة. والمتعارف
أن بعض القبائل الصغيرة التي ليس لها ديار خاصة بها تسكن في ديار القبيلة الأكبر حجماً ومن
ثم تتبع لها إدارياً، وان النزاع يحدث عندما تطالب القبيلة الصغيرة بالانفصال عن إدارة القبيلة
الكبيرة، بمعنى مطالبته بالاستقلال الإداري وعدم التبعية للقبيلة الكبيرة وعادة ما ترفض القبيلة
صاحبة الدار هذا المطلب الانفصالي، فينشأ نزاع بين القبيلتين والذي يأخذ طابع النزاع
الإداري. وعادة ما يتم حسم هذا النوع من النزاعات بأعطاء القبيلة الصغيرة نوعاً من الإدارة
الأهلية المستقلة علي أن تكون القبيلة الصغيرة تابعة لإدارة القبيلة صاحبة الدار بحيث تكون
الكلمة العليا للقبيلة الكبيرة (الطيب، 2010) إلا أن هذا الوضع عادة لا يرضي طموحات القبائل
الصغيرة التي تسعى للانفصال كلياً وعدم التبعية ومن ثم نادراً ما تلتزم ببنود الصلح المبرم
وتكون دائماً المطالبة بالانفصال وإثارة كثير من المشاكل ما لم يتم التوصل لحل جزري يرضي
كلا الطرفين خاصة الطرف المطالب بالانفصال. وهذا النمط من النزاعات يتسم بالتعقيد فليس
من السهل تجاوز مفهوم الديار و الأرض لأنه يمثل جزءاً من الموروث الثقافي القبلي وحقاً
مكتسباً منذ القدم يحوي أبعاد ومضامين سياسية واجتماعية عميقة.

وكأمثلة لهذا النوع من النزاعات الإدارية النزاع بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا في شرق دارفور
، والنزاع بين بني هلبة والقمر في جنوب دارفور ويعكس إلى أي حد يعاني دارفور حالة انعدام

أثر التقسيمات الإدارية على النزاعات القبلية في دارفور.....أ.محمد احمد نور علي إمام، أ.بهيم محمد بن آدم محمد
الأمن وأن هذه النزاعات حصدت آلاف الأرواح، وأن علاقات القبائل التي عاشت وتمازجت مع
بعض حتى تكاد تصبح كياناً قَبلياً واحداً، ولكن في لحظة محددة تتصادم هذه القبائل في نزاعات
وحشية تتجاهل معها كل الإرث المشترك من حقوق الجوار وصلات الأرحام، والشبكة المتينة
من العلاقات الودية والحميمة التي نسجها الأسلاف. والنزاع بين الرزاقات والمعالي يمثل واحداً
من هذه النزاعات التي تربط بين أطرافها صلوات امتدت لمئات السنين في جوار متصل وتفاعل
بينهما، وهو يلتقي مع بقية النزاعات القبلية في دارفور في الأسباب الجوهرية لهذه النزاعات
والتي تتمثل أساساً في النزاعات حول الأرض من حيازة ملكيتها وممارسة السلطة
عليها، واستخداماتها والحصول على عائد ما يُستغل من مواردها. لكن لكل نزاع قبلي ظروفه
الخاصة تحدد وزن العوامل المتسببة فيه وتلك التي تصاحب تطوره وتصعيده.

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة معرفة أثر التقسيمات الإدارية علي النزاعات القبلية في إقليم دارفور
بالتركيز على ولاية جنوب دارفور، وتوضيح كيف انعكس ذلك على التركيبة الاجتماعية
والاقتصادية و الإدارية وتغيير ملامح التعايش السلمي بين المكونات القبلية. وانطلقت الدراسة من
افتراض أن التقسيم الإداري للمناطق على أساس قبلي تسبب في نشوء وزيادة النزاعات القبلية في
الإقليم. تعدد جوانب موضوع التقسيم الإداري وأثره علي مجتمع الدراسة يتطلب استخدام المنهج
الوصفي للوصول إلى الحقائق العلمية المطلوبة، وإبراز الصورة الوصفية الكاملة عن شكل تأثير
التقسيمات الإدارية على المكونات القبلية والاجتماعية والسياسية و الإدارية في دارفور. بالإضافة
إلى مصادر المعلومات الأولية والمصادر الثانوية مثل المقابلات والملاحظة بالمشاركة وأيضاً
مصادر أخرى مثل الكتب، الدوريات والإنترنت كل ذلك بغرض الحصول على أكبر قدر من
المعلومات وتحليلها. تناول البحث التطور التاريخي للتقسيمات الإدارية في دارفور والمراحل
الإدارية منذ عهد السلطنات والتي كان يتم فيها توزيع الأرض من خلال إتباع المعايير
الموضوعية والعرف الأهلي مما قلل من نسبة النزاعات حول الأرض في تلك الفترة، بينما في
العهد الوطني كان الاتجاه نحو تقليد العامل الإثني والقبلي في مسألة توزيع الأرض وإدارة
سلطتها مما تسبب في نشوء نزاعات معقدة. وتناول البحث علاقة التقسيمات الإدارية بالنزاعات
القبلية وأثرها على المكونات القبلية في الإقليم بالإشارة إلى بعض النماذج من النزاعات القبلية
كأمثلة للنزاعات التي تحدث بسبب التقسيمات الإدارية المختلفة، توصل الدراسة إلى عدد من
النتائج والتوصيات منها:

مناقشة نتائج الدراسة:

1- السياسات والتشريعات المتعلقة ب الأرض لم تراع خصوصية التركيبة الاجتماعية والسياسية
والاقتصادية مما أدى إلى خلق وإستمرار النزاعات القبلية والاثنية المعقدة في الإقليم. طبيعة
مجتمع إقليم دارفور بشكل عام مجتمع قبلي في تكوينه وفي علاقاته الأفقية والراسية رغم وجود
بعض مظاهر التحضر والتمدن وخاصة في المدن والمراكز الحضرية إلا أن جوهر العلاقات

أثر التقسيمات الإدارية على النزاعات القبلية في دارفور.....أ.محمد احمد نور علي إمام، أ.بهيم محمد ادم محمد المجتمعية والمصالح الاقتصادية والسياسية واستخدامات الأرض المختلفة تعتمد بشكل أساسي على القبيلة والمنطقة الجغرافية مثل ديار وحوكير القبائل. فلذلك صدور مثل المرسوم الدستوري للعام 1991 الخاص بتأسيس الحكم الاتحادي والذي نص على تقسيم السودان إلى ولايات بدلاً من الأقاليم، وصدور مرسوم دستوري آخر في العام 1994 والذي بموجبه تم تعديل مرسوم 1991 ونص المرسوم الجديد بتقسيم السودان إلى 26 ولاية بدلاً من تسعة أقاليم وبموجب ذلك تم تقسيم إقليم دارفور إلى ثلاث ولايات، وفي العام 2011 صدر قرار جمهوري بتقسيم ولايات دارفور إلى خمس ولايات، بالإضافة إلى دخول الصراع السياسي بين الحكومة والحركات المعارضة المسلحة في الإقليم بصورة أكثر وضوحاً منذ العام 2003 كل ذلك أدى إلى تدهور وإنهيار بنية المجتمع. وبالتالي يمكن القول بأن النهج والاطماع السياسية هي التي تحكم التقسيمات الإدارية بواسطة الحكومة الاتحادية والسلطات الولائية ولم تراعى المعايير الموضوعية للتقسيمات الإدارية المتعارف عليها مثل الرقعة الجغرافية، وجود الموارد الكافية، الكثافة السكانية وتجانسها وغيرها، بل أخذت بأسلوب استخدام واستغلال العامل الإثني والقبلي في هذه التقسيمات الإدارية حتى عادت الانتماءات القبلية والمناطقية بصورة أقوى مما زادت وتيرة النزاعات القبلية ذات الطابع الإداري والمناطقية.

2- تبني النظام الاتحادي في الإقليم الذي أعلن في عامي 1994 و 2011 والذي نتج عنه تخفيض صلاحيات الإدارة الأهلية وزيادة الولايات والمحليات، بالإضافة إلى تعيين إدارات أهلية جديدة أدى إلى زيادة حدة النزاعات الإدارية في الإقليم. هذه النتيجة تؤيدها مؤشرات كثيرة على أرض الواقع في الإقليم وخاصة ولاية جنوب دارفور، لأن تسييس شؤون الإدارة الأهلية وتعيين إدارات أهلية جديدة مستقلة لقبائل تعيش في ديار قبائل أخرى صاحبة الدار قد خلقت وعمقت الكثير من النزاعات بين القبائل التي تعيش في نفس المنطقة لفترات طويلة. الواقع الذي يجهله السلطات الحكومية والنخب السياسية بصورة متعمدة في إقليم دارفور هو أن الأرض في دارفور مقسمة لديار وحوكير للقبائل منذ عهد السلاطين وتم تقنينها بواسطة كل الحكومات الوطنية منها والاستعمارية. نظام ديار القبائل الحواكير لها نظم وأعراف محلية متفق عليها والجميع يستغل الأرض للاستخدامات المختلفة وفق تلك الأعراف والنظم المتفق عليها، ولكن بعض الحكومات الوطنية خاصة عهد حكومة الانقاذ 1989-2019 كان لها الدور الأكبر في خرق تلك النظم إثارة النزعات الجهوية بطرق مختلفة منها تسييس الإدارة الأهلية واستخدامها في الصراع السياسي مما ساهم في خلق واستمرار العديد من النزاعات القبلية.

3- تقسيم ال إقليم باتخاذ القرارات السياسية أثر على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وأن الأرض ونظامها هي التي تتحكم في علاقات أهل دارفور والارتباط الروحي والوجداني بالأرض له دور في ترتيب وتنظيم العلاقات التعاونية والتعايش بين مكونات دارفور. استمرار النزاعات القبلية الدامية في الإقليم قد أدت إلى الانقسامات السياسية وأثر سلباً على الواقع الاجتماعي والاقتصادي لأن استخدام النفوذ السياسي للتأثير على الآخرين لها نتائج وخيمة مثل تفكك العلاقات الاجتماعية والسلم والنسيج الاجتماعي بين مكونات المجتمع المحلي وينعكس ذلك

أثر التقسيمات الإدارية على النزاعات القبلية في دارفور.....أ.محمد احمد نور علي إمام، أهيثم محمد بن ادم محمد سلباً على التكامل الاجتماعي مما يقلل من وحدة الهوية القومية السودانية. وهو الأمر الملاحظ في الواقع السوداني اليوم من الاختلافات وعدم الاتفاق في كل شيء رغم الفرص والإمكانات والموارد المتاحة للسودان كدولة ذات سيادة، ولكن أزمة النخب السياسية السودانية وإدمان الفشل، بالإضافة إلى الأطماع والمصالح الإقليمية والدولية هي التي تتحكم في استمرار الأزمة السودانية، ومع ذلك المسؤولية الأكبر تتحملها النخب والمجموعات التي ظلت تحكم البلاد منذ الاستقلال بعقلية ورؤية ضيقة لا تخدم المصالح القومية للسودان المتنوع والغني في كل شيء.

4-ظاهرة النزاعات القبلية المتكررة في الإقليم هي نتيجة حتمية لتنفيذ سياسات إدارية خاطئة ومرتبطة بمصالح الفئات الفاعلة سياسياً واقتصادياً على المستوى الاتحادي والولائي، مما ترتب عليه وجود خلل وقصور إداري ومحاولة سده بالاستقطاب القبلي مما أدى إلى مواجهات وصدامات قبلية خلفت خسائر بشرية و مادية والانقسامات الاجتماعية تتجاوز إطارها المحلي والولائي إلى القومي والإقليمي مما شكل تهديداً في تماسك الهوية السودانية ويفتح الباب واسعاً أمام التدخلات الخارجية كما حدث لجنوب السودان.

التوصيات:

1. عند إنشاء ولايات، محليات أو حتى وحدات إدارية جديدة يتطلب التقيد بالمعايير الموضوعية، المتمثلة في الكثافة السكانية وتجانسها، والموارد والثروات المتاحة، والرقعة الجغرافية، وجود رؤية ورسالة واضحة والقدرة على الإدارة بصورة فعالة وأي معايير أخرى ذات كفاءة في التقسيم الإداري بمستوياته المختلفة.

2. تفعيل دور الإدارات الأهلية بتنظيمها قانونياً وعدم تسييسها وتركيز دورها على إدارة شؤون القبائل والإدارة المحلية.

3. في حالة إنشاء إدارات أهلية جديدة يتطلب إحترام ومراعاة أعراف ، العادات والتقاليد والنظم المحلية المعمول بها.

4.تبنى نظام للحكم يُؤمن مشاركة حقيقية لجميع مكونات المجتمع، يتم من خلاله توزيع الثروة والسلطة توزيعاً منصفاً، وفق معايير موضوعية تزيل الشعور بالغبن التاريخي في الإقليم.

قائمة المراجع

1. ابراهيم علي ابراهيم، الحرب الاهلية وفرص السلام في السودان، دار الكتب والنشر القاهرة 2002.

2.أحمد محمد احمد ابراهيم، تصفية الإدارة الأهلية ونتائجها في دارفور: مطبعة السودان للعملة المحدودة 2008.

- أثر التقسيمات الإدارية على النزاعات القبلية في دارفور.....أ.محمد احمد نور علي إمام، أهيثم محمد بن ادم محمد
3. ادم الزين محمد، اللامركزية وقضاياها وتطبيقاتها في السودان، مطبعة السودان للعملة المحدودة 2011.
4. آدم الزين محمد، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، الناشر معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، مطبعة جامعة الخرطوم. 1998
5. آدم الزين محمد وآخرون، التنمية مفتاح السلام في دارفور، مؤسسة فريدريش إيبرت 2003.
6. المرسوم الدستوري الثاني عشر في علاقة الحكم الاتحادي وتعديل نظم الولايات، بتاريخ 1995/8/12، وزارة الحكم الاتحادي، الخرطوم، السودان.
7. النور عثمان أبكر، جوستاف ناختيقال وتاريخ دارفور 1874 ، ترجمة النور عثمان أبكر، 2011، الشركة العالمية للطباعة والنشر.
8. د.س. اوفاهي، الدولة والمجتمع في دارفور، ترجمة عبد الحفيظ سليمان عمر، مطابع القاهرة 2000.
9. حمد التجاني احمد الجعلي، التجربة الفدرالية السودانية من 1991-2005، مطابع سينات العالمية الخرطوم 2009.
10. شيخ الدين يوسف من الله، الحكم المحلي خلال قرن من 1899—1998، مطبعة السودان للعملة المحدودة 2003.
11. صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، اثر مشكلة دارفور علي العلاقات السودانية الخارجية، الخرطوم جي تاون 2006.
12. عبد الشافع عيسي مصطفى احمد شطة، دارفور الأرض والحواكير، طباعة وادى صالح للطباعة والتغليف الخرطوم 2010.
13. علي احمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، مطبعة السودان للعملة المحدودة 2003.
14. محمد العاجب اسماعيل الصافي، الفيدرالية في السودان ،من م1998-2005، مطبعة السودان للعملة المحدودة 2012.
15. محمد بن هويداني، الفيدرالية في الامارات بين النظرية، والواقع، والمستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2010.

- أثر التقسيمات الإدارية على النزاعات القبلية في دارفور.....أ.محمد احمد نور علي إمام، أهيثم محمد بن ادم محمد
16. محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية، الناشر كيمبرج للنشر، المملكة المتحدة 2000.
17. نازك الطيب في ادم الزين محمد، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، الناشر معهد الدراسات الافريقية والاسيوية ،مطبعة جامعة الخرطوم 1998.
18. يوسف سليمان سعيد تكتة، صراع السلطة والموارد، دراسة في السياسية والحكم والادارة، الناشر دار مدارك 2014.
19. قرار مجلس الوزراء – إلغاء وإنشاء ولايات ،بتاريخ 2011/5/5، وزارة الحكم الاتحادي، الخرطوم، السودان.
20. مقابلة مع خالد حسابو ، الحكم المحلي ،ضابط اداري، نيالا ، 2015/10/3، السودان.
21. مقابلة مع ادم موسى مادبو، وزير دفاع سابق، رئيس مجلس الإدارة للشركة سبدو الهندسية، الخرطوم 2015/10/12، السودان.
22. مقابلة مع عبد الشافع عيسى مصطفى احمد شطه، وزير ولائي سابق، وعضو لجنة الصلح بين الفور والعرب، باحث اكاديمي، نيالا، 2015/10/1، السودان.